

Distr.
GENERAL

S/1995/76*
31 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بلغت علمي، من مصادر متطابقة، أصداء قرارات قد يكون بعض الشركاء الخارجيين لبوروندي قد اتخذوها وهي تنطوي على التهديد بفرض حظر عسكري ضد بوروندي وباتخاذ تدابير أخرى ذات مقبولية مشكوك فيها هي الأخرى، ظنا منهم أنهم يقدمون بذلك حلا شافيا لكل المشاكل السياسية لهذا البلد.

إننا نلاحظ مجموعة من البيانات والقرارات التي استتبعتها، لا شك في ذلك، أعمال تضليل قامت بها بعض الأوساط المتطرفة، البوروندية والأجنبية، المعروفة بموقفها المناوئ إزاء "اتفاقية نظام الحكم" التي وقعتا الأطراف السياسية البوروندية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. والواقع هو أن كل مراقب متنبه سيكون قد لاحظ الاستقرار النسبي لبوروندي وتوازنه الهش اللذين يسودان منذ بدء نفاذ تلك الاتفاقية. صحيح أن مشاكل انعدام الأمن ما زالت قائمة وأن عصابات مسلحة تهاجم سكانا مدنيين أبرياء، لكن التدابير المتخذة حديثا، ومنها قرار منع التجول في بوجمبورا قد سمحت بتحقيق هدوء نسبي في العاصمة.

ومن جهة أخرى فإن مشاكل بوروندي، كما أكد الممثل الخاص للأمين العام في بوجمبورا في بيانه المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تتسم بحساسية شديدة وتتعقد بالغ ولا يمكن طرقها على النحو الصحيح إلا بطريقة شاملة، إذا كان هدف المجتمع العالمي في بوروندي يتمثل في تعزيز السلم والأمن والتنمية.

وبالتالي، فإن حكومة بوروندي تدين بشدة هذه المناورات الرامية إلى تخريب عملية المصالحة الوطنية الجارية والتي لم تتوطد بعد، وتؤكد أنها لم توجه أبدا أي طلب دولي على الإطلاق لالتماس فرض حظر أو القيام بتدخل ضد بوروندي، البلد الذي ليس في حالة حرب مع أي بلد آخر.

وتطلب الحكومة البوروندية من شركائها الخارجيين، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجلس الأمن، ألا تقع ضحية خداع مثل هؤلاء الأشخاص أو المنظمات التي تحدوها في الحقيقة دوافع هدامة، وأن تستشير السلطات البوروندية المختصة المكلفة بالإعراب عن وجهة نظر الحكومة بشأن مسائل هامة بقدر أهمية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

95 - 02832

السلم والأمن في بوروندي. ومن الهام تجنب القيام بأعمال لا مبرر لها في السياق التاريخي الحالي ومن شأنها أن تكبح التقدم السياسي الذي تم تحقيقه حتى الآن، ومما يشكل مخاطرة بتسميم حالة ما زالت في حد ذاتها غير مستقرة.

وتؤكد حكومة بوروندي، مرة أخرى، على الضرورة الملحة لتجنب اتخاذ مواقف حاسمة بشأن مسائل بوروندية دقيقة، بعد أن اتفقت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على إجراء حوار وطني سيبدأ بعد قليل في كنف الشفافية التامة.

إنني، إذ أعول على التفهم المعتاد من جانب أعضاء مجلس الأمن، أرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ملشيام بوكورو
القائم بالأعمال المؤقت
البعثة الدائمة لبوروندي
لدى الأمم المتحدة

- - - - -